

Distr.: General
16 July 2014
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البندان ٩٣ و ١٠٠ من القائمة الأولية*
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - ملاحظات
٦	ثالثا - الواردة من الحكومات
٦	أستراليا
٧	كوبا
٨	إكوادور
٩	إيران (جمهورية - الإسلامية)

* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120814 060814 14-57609 (A)



١٣	العراق
١٤	العراق (باسم جامعة الدول العربية)
١٨	إسرائيل
٢٢	لبنان
٢٣	المكسيك
٢٤	البرتغال
٢٥	الجمهورية العربية السورية
٢٧	أوكرانيا
٢٨	رابعاً - الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بموجب الفقرة ١٠ من قرارها ٢٨/٦٧ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ وأخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠^(١) أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبموجب الفقرة ١١ من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - ففي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء توجه انتباهها إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٧/٦٨، وتلتمس وجهات نظرها بشأن هذه المسألة. وترد في الفرع ثالثا أدناه الردود التي وردت من أستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرتغال، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والعراق باسم جامعة الدول العربية، وكوبا، ولبنان، والمكسيك. وقد أدرج رد الاتحاد الأوروبي في الفرع رابعا، وفقا للطرائق المبينة في القرار ٢٧٦/٦٥. وستصدر الردود الإضافية الواردة من الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

٣ - يعرب الأمين العام عن بالغ أسفه لأن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلت مؤخرا للسير قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط قد وصلت إلى طريق مسدود. وفي وقت يواجه فيه الشرق الأوسط تحديات جسيمة، فهو يعيد التأكيد على أنه من المصلحة العليا لكلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إنهاء النزاع وحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي - بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن - بما يفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتصلة المناطق ولها أسباب البقاء تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة. ويؤكد الأمين العام أنه ليس ثمة بديل لمفاوضات ترمي إلى تحقيق هذه الرؤية.

(١) A/45/435.

وفي البيئة الهشة الحالية، يجب على الأطراف أن تتحلى بأقصى قدر من ضبط النفس وأن تتجنب اتخاذ مزيد من الإجراءات الانفرادية، مما سيؤدي إلى الحيلولة دون استئناف المحادثات.

٤ - وكما ذكر في التقارير السابقة، ما زال الأمين العام يدعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك القراران ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وما زال ملتزما بقوة بالعمل على التوصل إلى سلام شامل بين العرب وإسرائيل على أساس المبادئ والاتفاقات القائمة وبتقدم كل ما يلزم من دعم من الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية.

٥ - ومنذ تقديم التقرير السابق للأمين العام^(٢)، قام ميسر المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ياكو لايفاف، ووكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية في فنلندا، إلى جانب الجهات الداعية إلى عقد المؤتمر، والأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بتكثيف جهودهم الرامية إلى جمع دول المنطقة معا من أجل مناقشة الترتيبات المتعلقة بالمؤتمر والتوصل إلى اتفاق بشأنها، بما في ذلك جدول أعماله وطرائق عمله ونظامه الداخلي.

٦ - وتحقيقا لتلك الغاية، عقد الميسر والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر ثلاث جولات من مشاورات غير رسمية مفتوحة مع دول المنطقة في غليون بسويسرا، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ويومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرصة لدول المنطقة للمشاركة في حوار بناء بشأن ترتيبات المؤتمر ونتائجه وكذلك بشأن المسائل المتصلة بإنشاء المنطقة.

٧ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٤، قدم الميسر تقريرا إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥^(٣). وأحاطت الدول الأطراف علما بذلك التقرير وأعربت من جديد عن تقديرها للجهود التي يبذلها الميسر دون كلل. وأعربت أيضا عن تقديرها للمشاركة البناءة من جانب دول المنطقة، وأحاطت علما باعتزام الميسر والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر استضافة اجتماعات إضافية

(٢) A/68/124 (Part I) و Add.1 و 2.

(٣) NPT/CONF.2015/PC.III/18.

غير رسمية ترمي إلى بلورة الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وأشارت الدول الأطراف إلى أهمية الشروع في عملية تقضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والخطوات العملية التي أقرها لهذا الغرض مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وأعرب العديد من الدول الأطراف عن تأييد عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن قبل نهاية عام ٢٠١٤.

٨ - وعقد الميسر والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر اجتماعات تشاورية غير رسمية مع دول المنطقة في جنيف في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، ويومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأتاحت هذه الاجتماعات لدول المنطقة مواصلة مشاركتها البناءة والنظر بجدية في ترتيبات المؤتمر ووثيقته الختامية، بما في ذلك على أساس الورقات غير الرسمية المقترحات التي عممها الميسر والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر ودول المنطقة. ورغم تلك المشاورات الموسعة، ما زالت هناك خلافات بين الأطراف بشأن عدة جوانب مهمة من المؤتمر، منها جدول أعماله، وبالتالي لم يتوصل بعد إلى اتفاق بشأن طرائق عقد المؤتمر.

٩ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، خلال البيان الذي أدلى به نبيل فهمي، وزير خارجية مصر، أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، أعلن عن مبادرة جديدة تشمل دعوة جميع الدول في الشرق الأوسط، وكذلك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، إلى إبداء رسائل لدى الأمين العام تؤكد تأييدها إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وبناء على تلك المبادرة، تلقى الأمين العام رسائل من هذا القبيل من ٢١ دولة عضوا من دول المنطقة ومن دولة واحدة غير عضو لها مركز المراقب (انظر الوثيقة A/68/781). وشملت العناصر الأخرى من مقترح وزير الخارجية دعوة إلى دول المنطقة التي لم توقع أو تصدق بعد على أي من الصكوك الرئيسية الدولية التي تتناول أسلحة الدمار الشامل لتودع رسائل لدى مجلس الأمن تؤكد عزمها على الانضمام إلى تلك المعاهدات، وكذلك إلى ميسر المؤتمر المؤجل والجهات الداعية إلى عقده لتكثف جهودها الرامية إلى عقد المؤتمر.

١٠ - ويرحب الأمين العام بإزالة جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها من أراضي الجمهورية العربية السورية، وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وكذلك بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ويشكل هذا الإنجاز خطوة نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١١ - وما زال الأمين العام قلقاً من أن عدم عقد المؤتمر قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ قد يعوق قدرة الدول الأطراف على إجراء استعراض ناجح لتنفيذ المعاهدة، ويمكن أن يقوض أهداف عملية المعاهدة وما يتصل بذلك من أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، ولا سيما في الشرق الأوسط. ولذلك، فالأمين العام يحث جميع الأطراف المعنية على بذل جهود حازمة من أجل بلورة الترتيبات المتعلقة بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط حتى يمكن عقده في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٤. ويأمل الأمين العام في أن تغتنم دول المنطقة الفرصة المتاحة حالياً للتداول بشكل مباشر بشأن المسائل الأمنية المتصلة بالظروف الحالية في المنطقة، ومن خلال المؤتمر بدء عملية تفضي إلى الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها من المنطقة. ويؤكد الأمين العام مجدداً دعمه القوي للميسر ولفنلندا بوصف حكومتها الحكومة المضيفة للمؤتمر، ويعرب عن عظيم تقديره للجهود المتواصلة التي يبذلونها.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤيد حكومة أستراليا نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ في ما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ المتصل بالشرق الأوسط. وما زالت أستراليا تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تتفق عليها دول المنطقة بحرية، بما يشمل عقد مؤتمر. وقد أوضحنا هذا في بياناتنا الوطنية، بما في ذلك في دورة عام ٢٠١٤ للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وأصدرت أستراليا أيضاً بيانات عن طريق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح التي تضم ١٢ عضواً (صدر آخرها عن الاجتماع الوزاري لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المعقود في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في هيروشيما باليابان) تعرب فيها عن أسفها لتأجيل المؤتمر وعن استمرار تأييدها للميسر. وقد أدلت اليابان، باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ببيان آخر في هذا الشأن في اجتماع اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤. وكلا البيانين

يدعو دول المنطقة إلى المشاركة بروح تعاون بناء يُفضي إلى مؤتمر وخطوات متابعة يتسمان بالشمول والموضوعية والتركيز على أهداف محددة.

وقدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أيضا ورقة عمل إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٤ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتضمنت هذه الورقة عددا من التوصيات الموجهة إلى بلدان المنطقة والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر والميسر والأطراف المهتمة الأخرى وإلى المجتمع الدولي، وترمي إلى إحراز تقدم بشأن عقد مؤتمر.

وستواصل أستراليا دعم الجهود البناءة التي تبذل سعيًا إلى إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

يشكل نزع السلاح النووي الأولوية الرئيسية في مجال نزع السلاح بالنسبة لكوبا، لأن الأسلحة النووية تظل من أكبر الأخطار التي تهدد بقاء الإنسان وبقاء الحياة على كوكبنا. وتؤيد كوبا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تحقيق ذلك الهدف.

فمعاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة من هذا القبيل في منطقة كثيفة السكان، والتي كوبا طرف فيها، قد مهدت الطريق للقيام بذلك في مناطق أخرى. ولم تكن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة أعلنت نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب؛ بل مؤخرًا في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أعلنت رسميًا نفسها منطقة سلام. وهذا يشكل معلما لم يسبق له مثيل وخطوة موضوعية على الطريق الطويل الذي يتعين قطعه سعيًا إلى نزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي.

وللأسف، رغم مطالبة الأغلبية الساحقة من الدول والعديد من القرارات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يكن من الممكن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط.

وترى كوبا أنه من غير المقبول عدم التوصل إلى اتفاق بشأن عقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. فعقد ذلك المؤتمر كان مهماً وجزءاً لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، في منطقة الشرق الأوسط، سيعطي دفعة هائلة لعملية السلام في المنطقة، بالإضافة إلى المساعدة بشكل كبير على تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وبالتالي من الضروري لإسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تنضم إلى المعاهدة دون إبطاء وأن تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتأمل كوبا أن يعقد المؤتمر دون مزيد من التأخير في عام ٢٠١٤.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

وفقاً لالتزام إكوادور بالسلام وتمشيا مع المادة ٤١٦ من دستورها، تدعو إكوادور إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وترفض أي نوع من أنواع التهديد أو استعمال القوة لحلها. ولذلك، تدين استحداث أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، كانت من بين أول البلدان، في ستينات القرن الماضي، التي اعتمدت الإعلان الذي أفضى إلى التفاوض على معاهدة ثلاثيولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

وترحب إكوادور بإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم (أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، ومنغوليا) لأنها تعتقد أنه بتزايد عدد الأقاليم التي تتحد من أجل نزع السلاح النووي، سيتزايد الوعي بعدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية، وسيتزايد اتخاذ خطوات من أجل إشاعة الأمان في العالم. ولذلك، تعرب عن أسفها لعدم عقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي اتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتكرر دعوتها إلى المنظمين إلى عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وفي الإطار الإقليمي لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووفقاً للإعلان الخاص المتعلق بترع السلاح النووي (مؤتمر القمة الثاني للجماعة، المعقود في هافانا، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، أعربت الدول الأعضاء بالإجماع عن اعتقادها بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يشكل خطوة مهمة بالنسبة لعملية السلام في تلك المنطقة، ودعت إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن (انظر الفقرة ١٤ من الإعلان الخاص).

وإكوادور مقتنعة بأن تدابير المضي قدماً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على الحوار والإرادة السياسية في ما بين البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، انضمت إكوادور إلى العديد من البلدان في إعلانات متعددة صادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز، في دعوة إسرائيل، وهي دولة غير طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى الانضمام إلى هذا الصك وتنفيذ آليات المراقبة والتحقق، إيماناً منها بأن هذا الفعل الملموس النابع من حسن النية سيسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

كانت جمهورية إيران الإسلامية هي أول من اقترح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤، وهو ما يدل على التزامها الطويل الأمد بإخلاء العالم كله من الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة المعروفة بمشاشة الأوضاع فيها.

وإن اتخاذ الجمعية العامة بشكل متوالٍ منذ عام ١٩٨٠ قرارات تعتمدها بتوافق الآراء وتدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لشاهدٍ على الأهمية الخاصة التي تكتسبها هذه الفكرة النبيلة بالنسبة للمجتمع الدولي. وتشير أيضاً إلى أن إنشاء هذه المنطقة يحظى بدعم عالمي قوي منذ أمد طويل.

وعلاوة على ذلك، سلّطت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الضوء على إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط باعتبارها مسألة ذات أولوية، وذلك في جميع الوثائق الختامية والقرارات والمقررات التي صدرت بتوافق الآراء عن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة التي عقدها الأطراف في المعاهدة.

واعتماد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها المعقود في عام ١٩٩٥ قراراً منفصلاً يتناول الشرق الأوسط، بوصف ذلك الجزء الأساسي والذي لا غنى عنه من مجموعة تدابير بُني عليها التمديدُ اللانهائي للمعاهدة، يدل على أهمية هذا الهدف.

ويضاف إلى ذلك أن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وقد لاحظ أن كل بلدان المنطقة، باستثناء إسرائيل، أصبحت من الدول الأطراف في المعاهدة، أكد مجدداً "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط" وفي تمهيد الطريق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وقد بُذلت جهودٌ هامة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ سعياً إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، فجددت الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجموعة، بجميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنفيذه على الفور، وفي حين ذُكر المؤتمر "بإعادة تأكيد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية"، قرر المشاركون بالإجماع عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط ويتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل فيها.

وقد أيدت الغالبية الساحقة من أطراف المجتمع الدولي هذا القرار، وبُذلت جهود كبيرة أملاً في التوصل إلى عقد المؤتمر في هلسنكي في أواخر عام ٢٠١٢.

واتساقاً مع السياسة التي تنتهجها جمهورية إيران الإسلامية منذ زمن بعيد بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والتزامها الطويل الأمد بهذه الفكرة، فقد شاركت مشاركة إيجابية في المشاورات التي عقدها ميسر المؤتمر وأعلنت مبكراً عن استعدادها لحضور المؤتمر المذكور.

ومع ذلك لم تر جمهورية إيران الإسلامية أي غرابة في عدم عقد مؤتمر هلسنكي حسب ما تقرر لا شيء إلا لمعارضة النظام الإسرائيلي. وهذا، بطبيعة الحال، لا يعني بأي شكل من الأشكال مقدمي قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط من مسؤوليتهم عن تنفيذه تنفيذاً تاماً ولا يعني الجهات الداعية إلى عقد المؤتمر من مسؤولية بذل كل الجهود لضمان عقد هذا المؤتمر في ظل تقييد تام بخطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ورغم الدعوة العالمية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم صوب إنشاء هذه المنطقة بسبب السياسة المتعنتة التي يتبعها نظام الإسرائيليين، بما في ذلك رفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورفضه إخضاع جميع منشآتته النووية غير المشمولة بالضمانات للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الواضح تماماً أن السياسات العدوانية والتوسعية التي يتبعها النظام الإسرائيلي (ومن أمثلتها الأخيرة الهجمات الوحشية على لبنان وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية وبلدان خارج المنطقة)، وترسانته الكبيرة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المتطورة، وكذلك عدم تقيده بالقانون الدولي، هي مصادر تهديد خطيرة ومستمرة يشكلها هذا النظام وأسلحته النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن إقليمي ودولي. وهذا في الواقع يشكل العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي الواقع، لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ما دام النظام الإسرائيلي يمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المتطورة، ويواصل تهديد جيرانه والمنطقة، ويتحدى النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي للامتنثال للمبادئ والقواعد الدولية.

وفي ضوء ذلك، يتحتم على المجتمع الدولي، من أجل تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها، أن يمارس أقصى الضغوط على النظام الإسرائيلي لحمله على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، دونما شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وإخضاع جميع منشآته وأنشطته النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويضاف إلى ما سبق أن التمهيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يستلزم إجبار هذا النظام على الانضمام، دونما شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، إلى الصكوك الدولية الأخرى الملزمة قانوناً التي تحظر أسلحة الدمار الشامل.

وبالمثل، تبرز جمهورية إيران الإسلامية أهمية موقف حركة عدم الانحياز المتمثل في "لزوم الاضطلاع بالجهود المتعلقة بعقد مؤتمر هلسنكي التي يبذلها القائمون عليه ومُيسّره، وفقاً للولاية التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وينبغي أن تركز تلك الجهود على عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٤، وعلى سعي القائمين على المؤتمر ومُيسّره للحصول مسبقاً على تأكيدات ذات مصداقية فيما يتعلق بمشاركة إسرائيل من

دون شروط، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يعلن عن مشاركته في المؤتمر، وأن يفضي المؤتمر، دون مزيد من التأخير، إلى انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط“.

أما جمهورية إيران الإسلامية، فإنها بتصديقها على جميع المعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمِّية وتدمير تلك الأسلحة، وتنفيذها أحكامها بالكامل، فقد برهنت على ثبات نيتها على دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويجري إنفاذ هذه الالتزامات القانونية أيضا بسياسات داعمة قوية على أعلى المستويات. وأحد الأمثلة في هذا الصدد الكلمة التي أدلى بها المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، آية الله خامنئي، في مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز (طهران، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢)، وجاء فيها أن ”السلام والأمن الدوليين من بين المسائل الحيوية في عالم اليوم وأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل الكارثية ضرورة ملحة ومطلب عالمي ... وترى جمهورية إيران الإسلامية أن استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والأسلحة المماثلة لها ذنب كبير لا يغتفر. ولقد اقترحنا فكرة 'إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية' ونحن ملتزمون بذلك“.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تدخر جمهورية إيران الإسلامية جهدا في دعم الخطوات المجدية الرامية إلى إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في المحافل الدولية المناسبة، بما في ذلك المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واجتماعات اللجان التحضيرية.

ومن مساهمات جمهورية إيران الإسلامية في الآونة الأخيرة في مساعي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عقد مؤتمرين دوليين في طهران عن نزع السلاح وعدم الانتشار في ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ و ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ جرت خلالهما دراسة إنشاء تلك المنطقة دراسة متأنية. وستظل جمهورية إيران الإسلامية تؤيد بقوة إنشاء هذه المنطقة باتخاذ التدابير العملية اللازمة لتحقيق ذلك الغرض.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٩ آذار/مارس ٢٠١٤]

يؤيد العراق من حيث المبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة أولى في اتجاه نزع السلاح النووي، تعزز أيضاً أمن البلدان المعنية وتقربنا من الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين وصيانتهما. وانطلاقاً من هذا المبدأ أيد العراق وساهم في الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شتى الأقاليم الجغرافية وبالذات في منطقة الشرق الأوسط.

وتعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية ركناً مهماً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، ويمكن أن تصبح أداة حاسمة في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ويمكن أن تشكل المناطق الخالية أيضاً أداة للتعبير عن قيم يشترك الكثيرون في التمسك بها وتروجها في مجالات نزع السلاح النووي والرقابة على الأسلحة وعدم الانتشار.

ويؤكد العراق إيمانه الثابت بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتجسد هذا الموقف عملياً في تأييده لقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة تحت بند "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

وإن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية منها شروع (إسرائيل) في نزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويدعو العراق إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب إسرائيل بأن تضع فوراً منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي طالبت بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويؤكد العراق على المطلب العربي الداعي إلى أهمية تنفيذ أهداف مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بالإضافة إلى اتخاذ جميع الدول الأطراف في المعاهدة التدابير اللازمة لتنفيذ القرار وهو ما تم إقراره في المؤتمر الأخير والذي

أكد أيضاً على الالتزام الكامل للدول النووية الخمس بالقرار ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط.

ويشعر العراق بخيبة الأمل نتيجة تباطؤ الجهود الدولية في عقد مؤتمر الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان مقررًا انعقاده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويؤكد على ضرورة الالتزام بولاية التكاليف المنوطة بالميسر والدول المنظمة والأمم المتحدة لمؤتمر ٢٠١٢ المؤجل، وفق ما أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، إذ إن توسيعها يُعد تنصلاً من هذه الالتزامات.

العراق (باسم جامعة الدول العربية)

[الأصل: بالعربية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٤]

أولا

تدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المواقف الداعية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم. بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التزاماً منها بترع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى على النحو الذي أقرته دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لترع السلاح عام ١٩٧٨.

ويتم إدراج البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" كبنـد دائم على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ بناءً على الطلب الذي شاركت جمهورية مصر العربية في تقديمه عام ١٩٧٤. وقد دأبت الجمعية العامة سنوياً على اتخاذ قرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يتم اعتماده بتوافق الآراء.

ثانياً

تبنت الدول العربية مبادرة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية التي أصبحت التزاماً دولياً تعهد به المجتمع الدولي، وأصبح قرار الشرق الأوسط عام ١٩٩٥، الذي تبنته وقدمته الدول الثلاث الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، جزءاً من صفقة التمديد اللائحة للمعاهدة.

وأثبتت تجارب السنوات الماضية مدى وفاء جميع الدول العربية بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار وباتفاقات الضمانات الشاملة التي وقّعتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحرصها على بناء أفضل العلاقات مع الوكالة من أجل استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وتؤكد الدول العربية ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع المرافق النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشدد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة، مما يساهم في إحلال السلم والأمن في المنطقة ويشكل حافزاً لدولها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تجنب الدخول في سباق تسلح يعيق برامج التنمية ويبدد جهود بناء الثقة.

وأكدت الدول العربية أن خطة العمل المتعلقة بتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ التي تم اعتمادها في مؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠ تشكل بداية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وتؤكد الدول العربية أن تنفيذ قرار الشرق الأوسط طبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، لا يمثل فقط التزاماً على المجتمع الدولي ومنظمي المؤتمر، ولكن أيضاً عاملاً رئيسياً في تحقيق الأمن الإقليمي، وبناء الثقة، وإزالة التوترات المتعلقة بملف الانتشار النووي في الشرق الأوسط من خلال مقارنة إقليمية شاملة ومتوازنة، بعيداً عن السياسات الانتقائية والمنحازة.

وأصبح التمديد اللائحي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، في ظل عدم الوفاء بالعناصر الأخرى لحزمة قرارات مؤتمر ١٩٩٥، بمثابة تمديد للتهديد النووي الإسرائيلي لأمن الدول العربية الأطراف غير النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمرار لحيازة الدول النووية لتلك الأسلحة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للمادة السادسة من المعاهدة، وتناقضاً مع نص مقرر مبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النووي الذي تم اعتماده عام ١٩٩٥. وفي حالة عدم تنفيذ قرار ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط، ستخذ الدول العربية الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها كما جاء في إعلان الدوحة المنعقد بتاريخ ٢٧ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، وقد تعيد الدول العربية النظر في مواقفها المبدئية بشأن التمديد اللائحي للمعاهدة، مجددةً عزمها على تحقيق الأمن القومي العربي بكل الوسائل المشروعة.

وتؤكد أن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق الأمن، والاستقرار، والسلام. كما أنه يعتبر أساساً مهماً لبناء الثقة. وإن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يحقق تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعددة في هذا الخصوص، كما ينفذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) اللذين أكدوا ضرورة إنشاء تلك المنطقة، وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. بمقر الأمانة العامة بالقاهرة القرار رقم ٧٧١٨ الذي أيد فيه المبادرة المصرية بشأن تفعيل الجهود الهادفة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وقرر العمل على توفير الدعم السياسي والعمل للدفع نحو تنفيذ المبادرة. وبناءً عليه، وجهت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية كافة وجمهورية إيران الإسلامية رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار المبادرة التي طرحها مصر أمام الجمعية العامة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والداعية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وتضمنت تلك الرسائل، الواردة في الوثيقة (A/68/781)، تأكيد دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في الوقت الذي لم توجه فيه إسرائيل مثل هذه الرسالة.

وقبلت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المشاركة في الاجتماعات التشاورية غير الرسمية في غليون ١، وغليون ٢، وغليون ٣ التي عقدها منظمو مؤتمر عام ٢٠١٢، على الرغم من استياء الدول العربية من تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ ومن الإطار غير الواضح لتلك الاجتماعات التشاورية التي عقدت بدون جدول أعمال محدد وخارج إطار الأمم المتحدة. كما شاركت في الاجتماعات التشاورية في جنيف التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٤ في هذا الصدد.

ثالثاً

في إطار اجتماعات اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، التي انعقدت في نيويورك في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى غاية ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، قدم العراق باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ورقة عمل معنونة "تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط"، تضمنت الموقف العربي من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كما يلي:

(أ) قدمت الدول العربية العديد من التنازلات خلال السنوات الثلاث الماضية، وساهمت بشكل إيجابي في محاولات إنجاح عملية التحضير لعقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل. لذا فإنها لن تقبل بأي حال من الأحوال تحميلها مسؤولية فشل الآخرين أو الاعلان أن سبب الفشل هو عدم قدرة دول المنطقة على التوصل إلى تفاهم أو حلول وسط؛

(ب) ستستمر الدول العربية في التعاون مع الميسر والأطراف المنظمة في المرحلة المقبلة وصولاً إلى مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي تعتبره مفترق الطرق لهذه العملية، ما دامت العملية التحضيرية في إطار المرجعيات والتكليفات الخاصة الصادرة عن مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠١٠؛

(ج) إذا لم يعقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل قبل مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠١٥، ويبدأ مسار تفاوض جدي لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، فإن الدول العربية ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها.

كما تضمنت ورقة العمل توصيات هامة لتحقيق هذا الهدف ومنها:

(د) التأكيد على أن عقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل لم يعد مطلباً إقليمياً، بل أصبح مسؤولية دولية تم التوصل إليها بتوافق الآراء خلال مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠١٠؛

(هـ) التأكيد للمنظمين على ضرورة الالتزام بالتكليف وبالمرجعيات المحددة في خطة العمل الصادرة عن مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠١٠، وعدم إدخال أية موضوعات تخرج عن عملية التفاوض على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛

(و) التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل في أسرع وقت ومتابعة تنفيذ ما يصدر عنه وتقديم تقرير متكامل عنه لمؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠١٥؛

(ز) التأكيد على أن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ٢٠١٠ حول الشرق الأوسط يمثل مفتاحاً أساسياً لنجاح مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥.

رابعاً

اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري عدداً من القرارات تتعلق بمؤتمر ٢٠١٢ [قائمة تلك القرارات متاحة في ملفات الأمانة العامة]. كما أنه ورد في إعلان الكويت لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة والعشرين المنعقدة في الكويت بتاريخ ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ ما يلي:

”نحدد موقفنا الثابت من إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وعلى نحو عاجل، ووضع حد نهائي لسباق التسلح في المنطقة، ونؤكد مجدداً تمسكنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وندعو إلى عقد المؤتمر الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن، كما ندعو المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والعمل على تفكيك ترساناتها من الأسلحة النووية“.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

في السنوات الأخيرة، سعت إسرائيل إلى إرساء دعائم السلام في المنطقة على أساس مصالحة تاريخية تنطوي على مفاهيم التراضي، والثقة والاحترام المتبادلين، والحدود المفتوحة، وحسن الجوار. ووضع الأساس لتعايش إسرائيل مع جيرانها في معاهدتي سلام ثنائيين أبرمتا مع مصر والأردن. وما زالت إسرائيل تأمل في التوصل إلى معاهدات سلام مع الفلسطينيين، وكذلك مع سائر البلدان المجاورة في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، وبعد مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، بذلت إسرائيل جهداً كبيراً للإسهام في إنجاح محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في إطار المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام. وكانت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي هي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة مسائل الأمن الإقليمي وتحدياته. لكن هذه المحادثات، بدلاً من أن تصبح قناة مهمة للحوار الإقليمي، أوقفتها مع الأسف جهات أخرى في المنطقة.

وفي الوقت الحاضر، لا يوجد حوار إقليمي في الشرق الأوسط، ولا توجد آلية لإرساء تدابير بناء الثقة بين بلدان المنطقة. ومن ثم، فإن الشروع في عملية يمكن أن تؤدي إلى تدابير متواضعة لتحديد الأسلحة وإلى القيام في نهاية المطاف بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها مسألة بالغة التعقيد. ويثير ذلك تساؤلات عملية كثيرة تنبثق من طابع عدم الاستقرار المزمع في الشرق الأوسط وعدم وجود سلام إقليمي أوسع نطاقاً. وينبغي أيضاً ملاحظة أنه لا توجد سابقة لمنطقة من هذا القبيل خالية تماماً من أسلحة الدمار الشامل في أجزاء أخرى أقل اضطراباً من العالم.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على النحو المذكور، تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على مسألة عدم الانتشار النووي، وقد بذلت في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة للتقيد بالقواعد العالمية لعدم الانتشار واحترامها، بما في ذلك في مجال الضوابط المفروضة على الصادرات وتعزيز التعاون في ما يتعلق بمختلف نظم الموردين.

وتشكل هذه الجهود عنصراً هاماً من مجمل الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الأمني الإقليمي. ومن هذا المنطلق، وقّعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٥. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل في عام ٢٠٠٤ قانون التصدير والاستيراد (مراقبة الصادرات من المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية). ويحظر هذا القانون تصدير المعدات والتكنولوجيا والخدمات المصممة لبرامج أسلحة الدمار الشامل، ويضع نظاماً لمراقبة الأصناف ذات الاستعمال المزدوج في كل من المجال النووي والكيميائي والبيولوجي. وتستند قائمة الأصناف الخاضعة للمراقبة إلى القوائم التي وضعها فريق أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وباعتماد ذلك القانون، نفذت إسرائيل سياستها المتمثلة في التقيد بنظم مراقبة الصادرات تلك. وتجسد تشريعات إسرائيل لمراقبة الصادرات من القذائف والمواد ذات الصلة بقيّد إسرائيل بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وهي مدرجة في صلب القانون المتعلق بمراقبة صادرات الدفاع لعام ٢٠٠٨ وفي صكوك تشريعية ثانوية ذات صلة بالموضوع. وقد رحبت إسرائيل باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ (٢٠١١).

وحقائق الواقع المقلق في الشرق الأوسط تفرض اتخاذ نهج عملي تدريجي، مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في تحقيق علاقات سلمية والمصالحة بين جميع الدول في المنطقة. وهذه العملية، كما تبين من تجربة جميع المناطق الأخرى التي أنشئت فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، عملية تدريجية في جوهرها. وواقعياً، لا يمكن أن تبدأ إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة، من أجل بناء الثقة الضرورية لبذل مساع أكثر طموحاً في مجال الأمن التعاوني. ولا يمكن إرساء تدابير فعالة لتحديد الأسلحة والإبقاء عليها إلا في منطقة لا تعد فيها الحرب والتراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض سمات للحياة اليومية.

ومع أن قرار الجمعية العامة ٢٥/٦٧ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط لا يعبر بشكل واف عن موقف إسرائيل إزاء تعقيدات المسألة النووية في المنطقة، فقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن القرار لما يقرب من

٣٠ عاما. ولدى إسرائيل تحفظات جوهرية على بعض عناصر القرار، وخاصة طرائق تحقيق أهداف القرار. وتتصرف إسرائيل على هذا النحو انطلاقاً من قناعتها بأن هناك حاجة جوهرية لبناء الثقة وإيجاد رؤية مشتركة بين جميع الدول في الشرق الأوسط بدلا من التركيز على تباين المواقف. ويقتضي تشجيع هذه الرؤية مراعاة ظروف الشرق الأوسط وسماته الخاصة، وأيضا التغيرات الكبيرة التي حدثت مؤخرا في المنطقة. ونحن نرى أن أي قرار يتعلق بتحديد الأسلحة أو الأمن الإقليمي أو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن يستند إلى توافق الآراء وينبثق عن ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية.

وتجسد منطقة الشرق الأوسط الكثير من التحديات المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي، وهي تشكل انعكاسا لتلك التحديات. وليس من قبيل الصدفة أن أربعة من الانتهاكات الخمسة الكبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حدثت في الشرق الأوسط - في العراق في عهد صدام حسين، وفي ليبيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، في حين أن الحالة الخامسة، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كانت ضالعة بشدة في الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وتخضع الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية للتحقيق المستمر من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتمتع كلا البلدين عن التعاون ويضعان كل عقبة ممكنة أمام عمليات التفتيش والتحقيقات التي تجريها الوكالة. ولم تعلن الجمهورية العربية السورية بعد عن الوقود النووي المتجه إلى المفاعل النووي الذي بنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موقع دير الزور ولا تزال أماكن وجوده في الجمهورية العربية السورية مجهولة. وإضافة إلى ذلك، شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة حالات لا تزال حية في الذاكرة استخدمت فيها دول في المنطقة أسلحة كيميائية، ولا تزال قدرات الأسلحة الكيميائية السورية تسبب قلقا بالغاً لإسرائيل والمنطقة بأسرها.

وثمة حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي تتجه إلى جهات فاعلة من الدول وغير الدول في منطقة الشرق الأوسط. ومن الضروري أيضا الحد من انتشار تكنولوجيات دورة الوقود النووي، وخصوصا نقلها إلى دول غير ممتثلة لالتزاماتها الدولية في هذا المجال. وهناك ضرورة ملحة لبذل طائفة من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع فرض ضوابط أكثر صرامة على الصادرات من المواد الحساسة، لا سيما الصادرات إلى البلدان المثيرة للقلق التي تنخرط في أنشطة الانتشار والبلدان الضالعة في دعم الإرهاب.

وأحد أكبر التهديدات المحورية اليوم في الشرق الأوسط هو سياسات جمهورية إيران الإسلامية وبياناتها العدائية، وسعيها للحصول على أسلحة نووية، وانخراطها الشرس في تطوير تكنولوجيا القذائف، وضلوعها النشط في دعم منظمات إرهابية وإمدادها وتدريبها. ومن الواضح أنه من دون وقف البرنامج النووي العسكري الإيراني وعكس اتجاهه، سيكون من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، الترويج لخطوة دولية أو إقليمية تهدف إلى تدعيم نظام عدم الانتشار القائم حاليا.

وتشاطر إسرائيل المجتمع الدولي قلقه إزاء تعزيز سلامة وأمن المواد والمرافق النووية لمنع الاتجار غير المشروع. ومن هذا المنطلق، انضمت إسرائيل إلى عدة اتفاقيات ومدونات لقواعد السلوك في مجال السلامة والأمن النوويين. فقد انضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدّقت على التعديل المدخل على الاتفاقية المذكورة. ووقعت أيضا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وإضافة إلى ذلك، إسرائيل عضو نشط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وهي تشارك في مبادرة أمن الحاويات، ومبادرة الموانئ الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، والبرنامج الأساسي لخط الدفاع الثاني، ومبادرة الحد من التهديدات العالمية، مع تقديم دعم نشط للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وشاركت إسرائيل في مؤتمرات قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٠، وفي سول في عام ٢٠١٢، وفي لاهاي في عام ٢٠١٤.

وفي ما يتعلق ببناء الثقة في مجال الأمن الإقليمي، شاركت إسرائيل مشاركة إيجابية في الحلقتين الدراستين اللتين نظمهما الاتحاد الأوروبي في بروكسل (في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢) تحت عنوان "تعزيز بناء الثقة ودعم عملية تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط". وكذلك شاركت إسرائيل في منتدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، "الذي أتاح للمشاركين من الشرق الأوسط ولسائر الأطراف المعنية إمكانية التعلّم من تجارب المناطق الأخرى في مجالات من بينها بناء الثقة في ما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية".

ومنظور إسرائيل وسياساتها في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة يسيران دوما على نهج عملي وواقعي. وينطلق هذا النهج من قناعتها بأن جميع الشواغل الأمنية للأعضاء في المنطقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وتُعالج في السياق الإقليمي. والشروط الأساسية للقيام في نهاية المطاف بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق على نحو متبادل من خلوها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تنطوي على جملة أمور منها السلام الشامل

والدائم بين الأطراف الإقليمية، وامتثال جميع دول المنطقة التام لالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد أثبتت التجربة الدولية أن إنشاء منطقة من هذا القبيل لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة، من خلال مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة. ومنطقة الشرق الأوسط ليست استثناء في هذا الصدد. ولا يمكن لأصوات الأغلبية أو للقرارات المنحازة إلى جانب واحد في المحافل الدولية أن تشكل بديلاً للحوار والتعاون على نطاق واسع على الصعيد الإقليمي. وحسب ما سلّم به المجتمع الدولي، ينبغي أن يستند إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إلى ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة في إطار سلام مستقر وشامل. ومن تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، شاركت إسرائيل في أربع جولات من المشاورات الإقليمية المتعددة الأطراف التي جرت في غليون وجنيف، وذلك لأن إسرائيل تعتقد أن الحوار المباشر الناجح القائم على توافق الآراء بين الأطراف الإقليمية يمكن أن يشكل بادرة قوية تنم عن قدرة دول المنطقة على العمل معاً من أجل تحقيق رؤية مشتركة تتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة أكثر أمناً وسلاماً، وتخليصه من النزاعات والحروب وأسلحة الدمار الشامل.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

تشير وزارة الدفاع الوطني الى أن لبنان يؤكد على ما يلي:

- عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها؛
- التزامه بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة خاصة بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وتعاونه في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، مع التعبير عن قلقه الشديد جراء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية، بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديداً لكل دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين؛
- دعمه وترحيبه بكل المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيد على دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك؛

- قيامه باستحداث قوانين وأنظمة تسمح بمراقبة التصدير والتراخيص والنقل عبر الحدود لأي نوع من أسلحة الدمار الشامل وتوابعها؛
- عدم تقديمه أي مساعدة من أي نوع إلى أي فريق يسعى إلى اقتناء، صناعة، حيازة، نقل، إعاره أو استعمال أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة؛
- دعمه المؤتمرات والمبادرات العربية الرامية إلى إزالة عوامل التوتر في منطقة الشرق الأوسط خاصة بهدف إخراجها من أسلحة الدمار الشامل ومشاركته الفعالة في الاجتماعات كافة للجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي مع التأكيد على مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على السلم الدولي والأمن القومي العربي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

باعتبار المكسيك المحرك الرئيسي لأول منطقة خالية من الأسلحة النووية يجري إنشاؤها في منطقة كثيفة السكان، فإنها تؤيد وتشجع إنشاء المزيد من هذه المناطق.

وبالتالي ترى المكسيك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، ومع ذلك فهي تمثل خطوة وسطى نحو القضاء على الأسلحة النووية.

وقد شكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط عنصراً أساسياً من الالتزامات الكامنة وراء اتفاق عام ١٩٩٥ بشأن التمهيد للاتفاقيات لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات التي جرى التوصل إليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والتي كانت تهدف إلى المساعدة على التخفيف من حدة التوتر في المنطقة وفي هيئة مناخ يسوده السلام والأمن، فضلاً عن المضي قدماً بهدف القضاء التام على الأسلحة النووية في تلك المنطقة من العالم، وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وترى المكسيك أنه من الحيوي عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. وعلى أساس أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يمكن إنشاؤها إلا بناء على ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية بين البلدان المعنية، تؤكد المكسيك من جديد استعدادها للتعاون مع

المشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥ ومع ميسر المؤتمر، وتقديم ما لها من خبرة ودروس مستفادة خلال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل المكسيك دعم اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة من جانب كل من اللجنة الأولى للجمعية العامة ومجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرها العام، فضلا عن إدراج هذه المسألة في المناقشات والقرارات المتعلقة بضرورة الامتثال الصارم لمعاهدة عدم الانتشار، مثل القرار الذي يقدمه كل عام ائتلاف البرنامج الجديد والقرارات التي تُعدها مشاريعها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤيد وتبرز البرتغال أهمية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، في ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما يؤكد أهمية بدء عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥.

فوفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وبعد تعيين السفير ياكو لايفافا من فنلندا، ميسرا للمؤتمر كان من المقرر عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، يضم الدول الأطراف من المنطقة. غير أن المؤتمر لم يعقد بعد. وتعرب البرتغال عن أسفها لتأجيل المؤتمر وهي تنتظر انعقاده وتحقيق أهدافه بالكامل.

وتؤيد البرتغال بشكل تام عمل الميسر، وعلى شاكلة شركائها في الاتحاد الأوروبي، تؤيد أيضا المبادرات التي تهدف إلى التشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي مجال آخر، من خلال الاتحاد المعني بعدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي، تدعم البرتغال العملية المفوضية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال المشاركة في بعض شبكات مراكز الفكر ومراكز البحوث الأوروبية، وكذلك خلال مشاركتها في الحلقات الدراسية التي تهدف إلى تشجيع الحوار السياسي ومناقشة المسائل الأمنية، من قبيل

نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز التثقيف في هذه المجالات. ونود أن نشير، في هذا السياق، إلى حلقتين دراسيتين نظمهما الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد حضرت البرتغال كلتا هاتين الحلقتين الدراسيتين وترى أن هذه المبادرات بالغة الأهمية في تعزيز الحوار وبناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

وما فتئت البرتغال تناشد جميع الأطراف المعنية أن تتوصل إلى نتائج مثمرة في أقرب وقت ممكن.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

حرصت الجمهورية العربية السورية على أن تكون من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨، وذلك اقتناعاً منها بأن امتلاك أي دولة في العالم للأسلحة النووية أو وصول هذه الأسلحة إلى الفاعلين من غير الدول، أو إلى أي من الجماعات الإرهابية، هو أمر يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

تعتبر الجمهورية العربية السورية أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوة إيجابية وإسهاماً فعالاً نحو تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وذلك تمهيداً لخلق عالم آمن ومستقر. وتتطلع الجمهورية العربية السورية إلى المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عملية فاعلة من أجل تحقيق جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية دون مزيد من الإبطاء.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن الطريق الوحيد إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية هو بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع جميع نشاطاتها النووية إلى اتفاقية الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية على قلقها البالغ إزاء العقوبات التي تضعها إسرائيل أمام جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، فهي ما تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وترفض إخضاع جميع منشآتها

النوعية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مخالفة بذلك جميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وبالأخص قرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١)، وقرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين مسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبين عملية السلام في المنطقة، لأن هذا الربط هدفه الرئيسي هو العرقلة والتسويق في إنشاء المنطقة. وأن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط، لا تشكل تعريفا للمنطقة.

والتزاما منها بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، عملت الجمهورية العربية السورية في مختلف المحافل العربية والدولية لتحقيق هذا الهدف، حيث تقدمت في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣ وباسم المجموعة العربية بمبادرة إلى مجلس الأمن في نيويورك من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، إلا أن مواقف بعض الدول النافذة في مجلس الأمن عرقلت تلك المبادرة التي عادت الجمهورية العربية السورية لطرحها ثانية بصيغة مشروع قرار باللون الأزرق أمام مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ولا زالت الجمهورية العربية السورية تنتظر تحرك مجلس الأمن لاعتماده.

إن انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يؤكد من جديد حرصها على إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي في الشرق الأوسط، ويدحض الذرائع الإسرائيلية بمخاطر امتلاك بعض الدول العربية لأسلحة أخرى، للتهرب من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة المحافظة على ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠، الذي أقرّ بأن قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ سيبقى ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأقرّ أيضا بأن هذا القرار يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥.

وإذ تعبر الجمهورية العربية السورية عن أسفها لفشل انعقاد المؤتمر الدولي عام ٢٠١٢ الذي أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الذي كان من المقرر أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط، والمتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية

وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ترفض في الوقت ذاته كافة الذرائع المقدمة من قبل الولايات المتحدة، بصفتها دولة وديعة للمعاهدة وأحد العاقدين لمؤتمر عام ٢٠١٢، التي تسببت في إفشال عقد المؤتمر، وتؤكد مرة أخرى على مسؤولية مجلس الأمن المتمثلة في ضرورة الضغط على إسرائيل من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الدول الوديعة للمعاهدة تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، ومن أجل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإزالة ترسانتها النووية ووسائل إيصالها، وبالتالي إخضاع جميع نشاطاتها النووية إلى اتفاقية الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وتطالب الجمهورية العربية السورية الميسر والدول الراعية لقرار الشرق الأوسط، بعقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن وقبل نهاية العام الجاري.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، استعدادها للتعاون مع الأمين العام في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

أصبحت أوكرانيا طرفا غير حائز للأسلحة النووية من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤. وخلال السنوات العشرين المنصرمة منذ توقيع المعاهدة، نفذت أوكرانيا بإخلاص جميع أحكام المعاهدة، وتعهدت بالتزامات إضافية ووفت بها بنجاح في إطار عملية مؤتمر القمة النووي، وذلك بوسائل منها التخلي عن استخدام اليورانيوم العالي التخصيب. وفي بيان مشترك بين أوكرانيا والولايات المتحدة صدر في مؤتمر القمة النووي في لاهاي في آذار/مارس ٢٠١٤، حددت أوكرانيا التزامها بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية، مرسخة بذلك ريادتها في المسائل المتعلقة بالأمن النووي وعدم الانتشار.

ويجري اتخاذ جميع هذه الخطوات في ظل الانتهاك الإجرامي من جانب الاتحاد الروسي لالتزاماته تجاه أوكرانيا بموجب مذكرة بودابست، التي قدم في إطارها الاتحاد الروسي التزاما سياسيا بضمان أمن أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحرمة حدود دولتنا.

رابعاً - الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

ما فتى الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة منذ عام ١٩٩٥ الاضطلاع بعملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

ففي عام ١٩٩٥، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلان برشلونة الذي يلتزم بموجبه الاتحاد ودوله الأعضاء، إلى جانب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالسعي إلى إنشاء "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال".

وفي أعقاب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الذي شدد على أهمية الاضطلاع بعملية تفضي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، نظم الاتحاد الأوروبي حلقة دراسية في بروكسل، يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، من أجل تهيئة مناخ موات وبهدف دعم العملية المؤدية إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبعد تعيين الميسر المعني بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، نظم اتحاد مراكز الفكر المعنية بعدم الانتشار في الاتحاد الأوروبي، بتشاور وثيق مع فريق الميسر وبمشاركة الميسر ياكو لايفاء، من فنلندا، حلقة دراسية ثانية في بروكسل يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وقد اعترف على نطاق واسع بالدعم الكامل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي وبدوره ومساهمته في العملية، وذلك من جهات منها الميسر الذي يقيم الاتحاد معه قنوات اتصال وثيقة. ومنذ تأجيل المؤتمر، وهو أمر يأسف له الاتحاد الأوروبي، أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن استعداده لتقديم مزيد من المساعدة للميسر والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر إذا طلب منه ذلك. وفي هذا الصدد، ينظم الاتحاد المعني بعدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة دبلوماسيين من المنطقة من المقرر عقدها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤.